

الجمعية العامة الدورة الثامنة والخمسون
البند ٢٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/58/L.15 و Add.1)]

١٣/٥٨ - دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في
سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها الصلات التي لا تنفصم بين المبادئ المحسدة في الإعلان العالمي
لحقوق الإنسان^(١)، والأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي،وإذ تشير إلى قراراتها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،
و ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ٣١/٥٣
المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و ٣٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٩، و ٤٣/٥٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ٩٦/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢،وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول
والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢)، وبصفة خاصة الفقرتين ٦ و ٢٤ منه،وإذ تشير كذلك إلى الإعلانات وخطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية
الخمسة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودة في مانابلا عام ١٩٨٨، وماناغوا عام
١٩٩٤، وبوخارست عام ١٩٩٧، وكوتونو عام ٢٠٠٠، وأولانباتار عام ٢٠٠٣،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تشير إلى أن المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في أولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول ٢٠٠٣ ركز على الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني،

وإذ تضع في اعتبارها التغيرات الرئيسية الجارية على الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب إلى قيام نظام دولي يستند إلى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والمبادئ الهامة الأخرى مثل احترام المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، والسلام، والديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والتعددية، والتنمية، وتحسين مستويات المعيشة، والتضامن،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لحكومة منغوليا على التنظيم الناجح للمؤتمر الدولي الخامس،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها دعما لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها إنما تبذل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بما نُظِم من حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بشأن إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، وما عقد من حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات تحت رعاية المؤتمر الدولي الخامس،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء مناقشة هذه المسألة في دوراتها السادسة والخمسين إلى الثامنة والخمسين،

وإذ تضع في اعتبارها أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وأن الديمقراطية تقوم على الرغبة التي تعرب عنها الشعوب بحرية في تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، وعلى مشاركتها الكاملة في كافة مناحي حياتها،

وإذ تلاحظ أن عددا كبيرا من المجتمعات أخذ يضطلع مؤخرا بجهود كبيرة لتحقيق أهدافه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال إرساء الديمقراطية وممارسات الحكم الرشيد وإصلاح اقتصاداته، وهي مساعٍ تستحق من المجتمع الدولي أن يدعمها ويعترف بها،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للدعم الذي قدمته الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية، إلى حكومة منغوليا من أجل عقد المؤتمر الدولي الخامس،

وإذ تحيط علما باستنتاجات منتدى البرلمانين المعقود في أولانباتار في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وإسهام الإعلان البرلماني الصادر عنه في أعمال المؤتمر الدولي الخامس،

وإذ ترحب بانعقاد منتدى دولي للمجتمع المدني في إطار المؤتمر الدولي الخامس،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٣) وتركيزه على إعلان وخطة عمل أولانباتار: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني^(٤) اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الخامس في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٣)؛

٢ - ترحب بإعلان وخطة عمل أولانباتار: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني^(٤) اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وسائر المنظمات الحكومية الدولية، والبرلمانات الوطنية، على الإسهام الفعلي، عن طريق جملة أمور منها التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المنظمات البرلمانية والمنظمات غير الحكومية، في متابعة المؤتمر الدولي الخامس، وعلى بذل المزيد من الجهود لتحديد ما يمكن اتخاذه من خطوات لدعم مساعي الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بما في ذلك الخطوات المبينة في إعلان وخطة عمل أولانباتار؛

٤ - تسلّم بأن للأمم المتحدة دورا هاما عليها أن تؤديه في تقديم دعم مناسب ومترايط وفي أوانه للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد ضمن سياق جهودها الإنمائية؛

٥ - تشجع الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة في مجال الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء من خلال تقديم دعم مترايط وكاف للجهود التي تبذلها هذه البلدان بغية تحقيق هدفَي الحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية؛

(٣) A/58/392.

(٤) A/58/387، المرفقان الأول والثاني.

- ٦ - تؤكد ضرورة أن تتفق الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة مع ميثاق الأمم المتحدة؛
- ٧ - تشيد بالأمين العام، ومن خلاله بمنظومة الأمم المتحدة، لما اضطلع به من أنشطة، بناء على طلب الحكومات لدعم الجهود الرامية إلى توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وتطلب إليه مواصلة تلك الأنشطة؛
- ٨ - تطلب إلى الأمين العام بحث الخيارات الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك تقديم الدعم إلى رئيس المؤتمر الدولي الخامس في جهوده الرامية إلى إكساب المؤتمر ومتابعته مزيدا من الكفاءة والفعالية؛
- ٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الستين البند المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة".

الجلسة العامة ٦٢

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣